الجهاز المركزي للرقابة المالية لرئيس الحكومة:

رئيس مجلس إدارة انترادوس أقر باقتطاع رسم الإنفاق الاستهلاكي وبعدم تسديده للخزينة

الشركة «باعت» شاليهات بعقود إيجار لـ٩٩ عاماً بقيمة ٩,٩ ملايين دولار أميركي

محمد راكان مصطفى- محمد حسين

وجه الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش كتاباً إلى رئيس مجلس الوزراء عماد خميس بين فيه عقد اجتماع في رئاسة الجهاز مع رئيس مجلس إدارة شركة انترادوس للتطوير السياحي أقر خلاله باقتطاع رسم الإنفاق الاستهلاكي وعدم تسديده إلى الخزينة أصولاً.

وأوضح الجهاز في كتابه الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أن رئيس مجلس إدارة الشركة تعهد خطياً، (إضافة إلى تعهده الخطي بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٦) بتسديد رسم الإنفاق الاستهلاكي والبالغ مع الغرامة أكثر من ٢٠٨,٦ ملايين ليرة.

كما تعهد بتسديد رسم الطابع المترتب على عقود الشركة ومن ضمنها عقود الإيجار التي أبرمتها الشركة لإيجار شاليهات لمدة طويلة الأمد ٩٩ عاماً بما يعني بيعها إذ بلغت قيمة تلك الإيجارات ٩,٩ ملايين دولار أميركي و٤٩ مليون ليرة، وغيرها من العقود غير الظاهرة علماً أن طابع العقد يسدد بعملة العقد، وقد تعهد بالتسديد لمدة أقصاها ٢٠١٧/١١/١٥ وفي التعهد الثاني الذي تقدم به لمدة أقصاها ٢٠١٧/١٢/١٥.

وأشار الكتاب إلى ضبط الاستعلام الضريبي البالغ ٣٨٨,٩ مليون ليرة، منوهاً بأن الموضوع منظور أمام القضاء، وهو أحد بنود النقاش مع اللجنة الوزارية التي تنظر في وضع المشروع وأنه سيلتزم بتنفيذ قرار القضاء حين البت به، مع الإشارة إلى أن هذه المبالغ عبارة عن ضريبة الدخل وضريبة الرواتب والأجور المستحقة وفق أحكام القانون ٦٠ لعام ٢٠٠٤ التي اقتطعتها الشركة من الجهات الأخرى التي قامت بتنفيذ الأعمال لها (مقاولين- متعاقدين...) دون أن تقوم بتحويلها إلى مديرية المالية (بقيت بحوزة المعنيين في الشركة) دون وجه حق.

وبين الكتاب أن مبلغ ضريبة الدخل على المنشآت السياحية وقدرها ٤٨ مليون ليرة تحفظ على تحققها كون المنشآت المستثمرة تخضع للإعفاء ولحين بت الجهات الوصائية ذات العلاقة في الموضوع مع الإشارة إلى أن فترة الإعفاء الضريبي هي سبع سنوات بعد وضع المشروع كاملاً بالاستثمار وحتى تاريخه لم يوضع كامل المشروع بالاستثمار ما يعني عدم صحة إدعائه.

ولفت الكتاب إلى وجود مخالفات أخرى وردت في التقرير التحقيقي رقم/٢٩-ح ل/ تاريخ ٢٠١٧/٨/١٥ الصادر عن فرع الجهاز بطرطوس والمتضمن نتائج التحقيق بالمخالفات المرتكبة من قبل الشركة، بشكل موثق كامتناع الشركة عن تسديد ضريبة ريع العقارات استناداً لقانون ريع العقارات الصادر بالمرسوم رقم ٥٣ لعام ٢٠٠٦ وذلك منذ عام ٢٠١٤ بعد أن كانت تقوم بتسديدها أصولاً إذ بلغ إجمالي المبلغ المستحق مع الغرامات ٤ ملايين ليرة، إضافة إلى إبرام الشركة ٤١ عقداً لإيجار شاليهات لمدة طويلة الأمد ٩٩ عاماً بما يعني بيعها وقد بلغت قيمة تلك الإيجارات ٩,٩ ملايين دولار أميركي و٤٩ مليون ليرة إضافة إلى عقود أخرى غير ظاهرة مع العلم أن مدة الشركة ٥٠ عاماً.

إضافة إلى امتناع رئيس مجلس إدارة الشركة والمدير العام عن فتح أي حسابات لدى المصرف التجاري بطرطوس (كشرط أساسي في عقد التأسيس) وعدم تسديد مبلغ ٢٨ مليون دولار أميركي، وعدم فتح قيود وسجلات لحسابات الشركة وأعمالها خلافاً لأحكام قانون التجارة السوري، فضلاً عن ممارسة النشاط السياحي فعلاً عن مهنة الفنادق والمطاعم وتحقيق واردات كبيرة بالقطع الأجنبي من دون ضبط تلك الواردات ومسك القيود اللازمة لها، وعدم إنجاز أي ميزانية منذ تأسيس الشركة وعدم تنظيم حساباتها، وعدم قيام الشركة بسداد ما عليها من ذمم تجاه المؤسسة العامة لمياه الشرب بطرطوس والبالغة ٣ ملايين ليرة وكذلك فواتير الكهرباء والبالغة ٨١ مليون ليرة من دون الفوائد والغرامات.

احتيال وتلاعب

ويرى الكتاب أن كل ذلك ينطوي على الاحتيال والتلاعب بأموال الشركة والامتناع عن تسديد الضرائب المستحقة لمصلحة وزارة المالية بما يندرج تحت جريمة التهرب الضريبي وهدر المال العام مع الإشارة إلى أنه ثبت عدم وجود حسن نية لدى رئيس مجلس إدارة الشركة بدليل أن المبالغ المحصلة من قبله لمصلحة الخزينة المركزية لم يقم بتوريدها أصولاً وباعترافه فكيف سيقوم بتسديد المبالغ والالتزامات الأخرى المترتبة عليه أصولاً، إضافة إلى عدم صحة حكمي القضاء بدليل أن وزارة المالية قامت برفع دعوى مخاصمة على قضاة محكمة النقض الذين صدقوا القرار المتضمن عدم محاكمة رئيس مجلس إدارة الشركة ومديرها العام بجرمي التهرب الضريبي وهدر المال العام ونوه الجهاز إلى تأييده لدعوى المخاصمة.

وأوضح الجهاز في كتابه أنه ونظراً لتعهد رئيس مجلس الإدارة تم التريث لحين انتهاء المدة المحددة وبعد انتهائها وعدم التزامه بتسديد ما تعهد به تم الاتصال به لأكثر من مرة ابتداءً من تاريخ ٢٠١٧/١١/١٦ ولغاية تاريخ ٢٠١٧/١١/٢٦ حرصاً على أن يتم تسديد المبالغ المترتبة لمصلحة الخزينة.

وبين الجهاز أن كل ذلك دون جدوى مؤكداً عدم رد صاحب العلاقة على هواتفه وهو ما يؤكد نياته السيئة وتهربه من تسديد ما عليه من ذمم.

واقترح الجهاز في كتابه إلى رئيس الحكومة منع مغادرة كل من رئيس مجلس الإدارة (محمد. و) ومديرها العام (حسان. ا. ط)، والتأكيد على الذمم المالية المترتبة على الشركة والبالغ مجموعها ٧٣٤ مليون ليرة موثقة بالتقرير التحقيقي، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق الشركة في ضوء ذلك وأهمها الحجز الاحتياطي على أموالهما المنقولة وغير المنقولة وإحالتهما إلى القضاء المختص بموجب كتاب الجهاز المعتمد للتقرير التحقيقي.

كما حصلت «الوطن» على نسخة من قرار صادر عن الجهاز المركزي للرقابة المالية بوضع الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة لكل من (م. ع. و) و(ح. ح. ط) وأموال زوجاتهم إن وجدت تأميناً لتسديد مبلغ ٧٣٤,٥ مليون ليرة سوية.

دراسة واقع الشركة

وبناءً على تكليف رئيس مجلس الوزراء اجتمع وزراء السياحة والإدارة المحلية والبيئة والاتصالات والتقانة للتنسيق المشترك ودراسة واقع شركة انترادوس وتسوية أوضاعها القانونية والمالية والإدارية، ليصار إلى إعداد تقرير لأهم مؤشرات الجدوى الاقتصادية للاستثمار الجاري من الشركة تمهيداً لعرضه على رئاسة مجلس الوزراء.

وفي اجتماع عقد في مبنى وزارة الإدارة المحلية بحضور وزير السياحة ووزير الإدارة المحلية ووزير الاتصالات والتقانة، ومحافظ طرطوس ومعاوني وزيري السياحة والإدارة المحلية والبيئة ورئيس مجلس مدينة طرطوس ورئيس مجلس إدارة الشركة، أكد وزير السياحة بشر يازجي أهمية المشروع وضرورة تصويب العمل لوضعه بالمسار الصحيح لجهة تحسين الواقع السياحي وتجاوز مفرزات الأزمة التي أثرت على هذا القطاع بشكل كبير.

وأوضح ضمن هذا الإطار أن ورشة العمل التي تم التوافق على مخرجاتها كانت أحد أهم الركائز التي أعادت ترتيب الأولويات للمعالجة بدءاً من جمع وتوثيق سندات المشروع مروراً بجرد ومسح كل الجوانب الخاصة بالمشروع وتحليلها وتقييمها ووضع الأسس والحلول لمعالجتها وصولاً إلى آلية العمل المقترحة وأسلوب إدارة واستثمار في المراحل القادمة.

وأكد وجود التقيد التام بالالتزامات العقدية ولا سيما في ظل الدعم الكبير الذي يحظى به المشروع والتسهيلات التي تقدم له.

وأوضح وزير الاتصالات والتقانة علي الظفير الإجراءات الحاصلة والتي تتعلق بالواقع العقدي والقانوني للشركة مشيراً إلى مراحل دراسة ذلك الواقع والتي تناولت كل الجوانب منذ بداية تأسيس الشركة وصولاً إلى التعثر الحاصل والخلافات الجارية والتي تدور في إطار السير وفق إجراءات قانونية وتوافق على بنود وأساسيات من شأنها حل جميع الخلافات الحاصلة.

سلفة لمجلس المدينة

وتم الاتفاق في ختام الاجتماع على تكليف الشركة بالعمل على توفيق وضعها وفق أحكام القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ مع مراعاة حقوق مجلس المدينة وفق العقد والتقدم بذلك أصولاً مع إرفاق المستندات اللازمة وبيان بأسباب التأخير من الشركة عن التوفيق خلال المدة الماضية، وإعادة هيكلة الشركة إدارياً بعد إجراء التوفيق أصولاً، وتمثيل مجلس المدينة كشريك ضمن الهيكلية الإدارية، وتكليف مجلس إدارة الشركة الحالي بدفع سلفة لمصلحة مجلس المدينة من مجلس إدارة الشركة بقيمة ٥٠٠ مليون ل. س لحين استكمال إجراءات التوفيق ووضع الهيكلية الإدارية الجديدة وإجراء التحاصص في الأرباح أصولاً، ووضع برنامج زمني يعتمد من وزارة السياحة لتنفيذ مقررات المحضر ومقررات ونتائج ورشة العمل المتعلقة بالمشروع وخاصة إجراءات توفيق وضع الشركة وفق أحكام القانون رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، على أن تلتزم جميع الجهات المعنية بالبرنامج الزمني المذكور.

كما تم الاتفاق على متابعة الإجراءات اللازمة لمعالجة الواقع القضائي القائم بين الشركة ووزارة المالية حيال الضرائب المفروضة على الشركة، وقيام الشركة بتقديم ما يثبت عدم المس بحقوق مجلس المدينة نتيجة الخلاف مع شركة مصرية وتحليل وتقييم تجربة التعاقد معها، تقديم الشركة لبيان الملاءة المالية المتوافرة لديها حالياً لتنفيذ المشروع، متابعة جميع الإجراءات الإدارية والفنية المتعلقة بالمشروع ما يؤدي إلى دفع وتيرة العمل وجمع وترتيب وثائقه وغير ذلك من المتطلبات بحسب مقررات ورشة العمل المنعقدة لهذا الخصوص وبإشراف المعنيين من وزارة السياحة وبالتزام الجهات المعنية بذلك.

وتم الاتفاق على إعداد التقارير الدورية من وزارة السياحة بخصوص المشروع وفق مضمون كتاب رئيس مجلس الوزراء رقم ١/٧٤٢١ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢٢ ابتداءً من نهاية عشرين يوماً من تاريخ اعتماد هذا المحضر.

ونتيجة للاجتماع وجهت وزارة السياحة ستة كتب إلى رئيس مجلس إدارة شركة انترادوس طالبت فيها بتقديم بيان التحويلات المالية إلى حساب الشركة لزوم تنفيذ أعمال المشروع وبأي بيانات مالية أخرى، وتقديم بيان خطي مشترك مع مجلس المدينة يتضمن القيام بتنفيذ المستثمر بتنفيذ أعمال التوسع خارج موقع المشروع، إضافة إلى أرشفة وترتيب الوثائق والمستندات والمخططات المتوافرة لدى وزارة السياحة ومجلس المدينة، ومذكرة تفصيلية يبين فيها التأخير الحاصل في كل من المراحل الماضية ومسوغاته مقارنة بالعقد.

إضافة إلى توجيه وزارة السياحة ستة كتب إلى رئيس مجلس مدينة طرطوس لاستكمال الإجراءات الخاصة بملكية أرض الموقع لاسم مجلس المدينة، إضافة إلى الطلب بموافاة الوزارة بتقارير لجنة الإشراف ورأي رئيس المجلس في بدء اللجنة عملها والقيام بمهامها بدقة كافية، والحصول على البيانات المالية الخاصة بأعمال المشروع موثقة بالميزانيات السنوية للشركة معتمدة من الهيئة العامة المطلوب انعقادها لكون المجلس مساهماً في الشركة.

كما طالبت الوزارة رئيس المجلس المدينة بمتابعة الفريق الثاني بالشركة لتقديم بيان تفصيلي حول كيفية احتساب نسبة الإنجاز وأسسه ومرجعيته، وبيان عن الأعمال الكلية للمشروع والمتطلبات الزمنية لإنجاز جميع الأعمال، والمعايير والأسس لتقدير نسب الإنجاز والنسب الخاصة بكل البنود الرئيسة، إضافة إلى الملف الكامل المتضمن التقارير الدورية المقدمة من شركة المراقبة العالمية المتعاقد معها من مجلس إدارة الشركة.

مصدر حكومي فضل عدم ذكر اسمه أكد لـ«الوطن» الانتهاء من تجهيز إضبارة كاملة للمشروع ، منوهاً بأن اللجنة المشكلة لتسويغ مدد التأخر في الإنجاز ستنهي عملها خلال أسبوعين، مشيراً إلى تشكيل لجنة وزارية من ثلاثة وزراء لتسوية أوضاع الشركة.

هذا وعلمت «الوطن» عن اجتماع ضم رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية مع محافظة طرطوس ومجلس مدينة طرطوس، تم خلاله تناول المخالفات المرتكبة من الشركة.

يشار إلى أنه في وقت سابق كان وزير المالية مأمون حمدان قد طلب من وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف مخاطبة مجلس مدينة طرطوس بصفته شريكاً في الشركة لتسديد ما هو واجب عليها من ضرائب، بناءً على طلب مدير مالية طرطوس مصطفى بجود مخاطبة وزارة الإدارة المحلية للمساعدة في تحصيل المبالغ المترتبة على الشركة لكون مجلس مدينة طرطوس شريكاً فيها.

وكان مدير في وزارة المالية قد بين لـ«الوطن» وجود ضبط تمنّع عن التسديد الضريبي يشمل التهرب من تسديد رسم الإنفاق الاستهلاكي، فضلاً عن وجود ضبط استعلام ضريبي، مشيراً إلى اقتصار الإجراءات حالياً على انتظار إجابة وزارة الإدارة المحلية حول إمكانية المساعدة في تحصيل المبالغ المترتبة على الشركة.

> احتيال وتلاعب بأموال الشركة وامتناع عن تسديد الضرائب المستحقة لوزارة المالية وتهرب بحوالى ٤٠٠ مليون ل.س

---

٩٠ بالمئة نسبة إنجاز المشروعات للعام الحالي

عبير سمير محمود

أكد محافظ اللاذقية إبراهيم خضر السالم الانتهاء من إنجاز ٩٠ بالمئة من مشروعات عام ٢٠١٨ في المحافظة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، عقب اجتماع تتبع المشروعات التنموية والاجتماعية والإستراتيجية في المحافظة قال السالم: إن تعطيل المشروعات أو التباطؤ في تنفيذها أمر مرفوض وغير مسموح على الإطلاق الخروج عن جدولها الزمني المحدد.

ولفت السالم إلى أنه على الشركات والجهات الإنشائية والخدمية لتصحيح آليات العمل وتقويمها لإيجاد صيغة تعاون وتنسيق بينها، وأوضح السالم أنه من الضروري إنجاز المشروعات وفق تفكير بمستقبل اللاذقية بعد عام ٢٠٣٠، مبيناً أن الأعمال الخدمية مرسومة على هذا الأساس، ووفق إطار العمل الجمعي مع التنسيق بين جميع الإدارات والإنجاز المرحلي ومتابعة العمل بالخطوات اللاحقة.

وأشار المحافظ إلى أن هذا الاجتماع الذي تم مع ٢٦ جهة إنشائية وخدمية ودراسية، يهدف إلى تنشيط جبهات العمل وإزالة المعوقات كافة، مع تعزيز الربط والتنسيق بين هذه الجهات كافة مع رسم خريطة جديدة لحملة مشروعات مرتقبة ستطلقها محافظة اللاذقية خلال العام الجاري، لافتاً إلى أنها في طور الإعداد والدراسة مع ملاحظة ما نسب الإنجاز من أعمال في المشروعات القادمة.

وعن ريف اللاذقية، قال السالم: إن تطوير الريف ورفع مستواه الخدمي من اهتمامات المحافظة، مضيفاً: إن إيجاد مشروعات تنموية في الريف يسهم في خلق فرص عمل بالتوازي مع الاستفادة من تطوير وتحسين ريف المحافظة.

كما حذر المحافظ الشركات الإنشائية العاملة من تعهيد مشروعات القطاع العام إلى الخاص بشكل كامل، مضيفاً: إنها مسؤولة في الخروج عن البرنامج الزمني وما يترتب عليها من رفع الدعم عنها.

وعن مشروعات السكن الشبابي والادخار، شدد المحافظ على ضرورة الانتهاء منها خلال العام الجاري، إضافة إلى مشروع المتحلق الشرقي في جبلة والسكن الوظيفي والمشروعات الأخرى كافة.

أهالي حجيرة: تعبنا من الإيجار!

عدس: لا يمكن العودة قبل الانتهاء من تأهيل البنى التحتية

عبد المنعم مسعود

طالب سكان تجمع حجيرة – القسم الشمالي بالعودة إلى منازلهم في شكوى تلقت الوطن نسخة منها أسوة بالمناطق المجاورة التي تم إعادة أهلها مثل السبينة والذيابية والبويضة.

وبيّن الأهالي في شكواهم بأن منطقة صغيرة من تجمع حجيرة تمت العودة إليها وهي المنطقة الجنوبية مبينين أن أوضاعهم المعيشية أصبحت صعبة ولا يستطيعون دفع إيجارات البيوت التي يقطنونها؛ مؤكدين استعدادهم مساعدة المحافظة في إزالة الأنقاض.

ورداً على الشكوى بيّن نائب رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة ريف دمشق راتب عدس لـ«الوطن» أن عودة أبناء جميع المناطق المحررة يتم بالتنسيق مع الجهات المختصة، مؤكداً أنه وبمجرد الموافقة على عودة أبناء تجمع حجيرة، فالمحافظة جاهزة للعمل على عودة الأهالي والانتهاء من تأهيل البنى التحتية أسوة بحجيرة أو غيرها من مناطق الريف الدمشقي.

وعن تصريح المحافظ في وقت سابق لأهالي حجيرة بأنه يتم العم على عودتهم بيّن عدس أن الأمر مرتبط بالبنى التحتية فلا يمكن عودة الناس دون الانتهاء من تأهيل البنى التحتية، لذلك فإن المحافظة تعمل بمديرياتها من خلال عمليات تأهيل البنى التحتية.

وبيّن عدس أن إجراءات تحديد الحرم في عين الفيجة وإزالة الأنقاض لم تنته مبيناً أن عودة أي منطقة إلى كنف الدولة له إجراءات تتعلق بالجهات المختصة إضافة إلى تقييم للبنى التحتية والأضرار وكيفية معالجتها وترحيلها وتمويلها من بند إعادة الإعمار.

وبيّن عدس أن اجتماع المحافظة بالوحدات الإدارية للغوطة الشرقية يأتي في إطار التحضير للمرحلة القادمة بعد الانتهاء من تحرير المنطقة من الجيش العربي السوري، مؤكداً أنه وبعدما تصبح المنطقة آمنة سوف تدخل المحافظة بمؤسساتها ومديرياتها للبدء بتأهيل البنى التحتية والمرافق العامة.

وعن عودة سكان البويضة وغيرها من مناطق بيّن عدس أن هناك اختلافاً بين الواقع وخطة المحافظة فالواقع يفرض تأخير العودة فالزبداني تحررت منذ عام لكن مازالت المحافظة تعمل على ترحيل الأنقاض وفتح الطرقات فالمواطن يقوم برمي الأنقاض في الشوارع ما يستدعي العودة لترحيلها مضيفاً: ما دام المواطن يرمي الأنقاض فإننا نقوم بترحيلها.

بدوره بيّن عضو المكتب التنفيذي منير شعبان أن مسألة العودة في حجيرة مسموحة فقط لحي الغربة مؤكداً انه لا عودة حالياً للقسم الشمالي، مضيفاً: إن العودة مرتبطة بالأوضاع الأمنية التي بدأت بالتحلحل بعد عودة القدم، وفي المستقبل القريب يلدا وببيلا وبيت سحم، مؤكداً أنه بانتهاء ذلك سيصبح بإمكان أبناء حجيرة العودة.

وطالب شعبان أبناء حجيرة بطولة البال فمن دخل حتى الآن من حي الغربة دخل وفقاً لقوائم اسمية وببطاقات محددة.

وعن عودة الأهالي إلى عين الفيجة بيّن شعبان أن العودة ما زالت معلقة حتى إزالة التعديات على حرم عين الفيجة المباشر وغير المباشر ولن تكون هناك عودة إلا بعد انتهاء المحافظة من العمل. ولم يؤكد شعبان وجود إطار زمني ذلك أن العمل يتم وفق الإمكانات المتاحة.

> شعبان: العودة إلى عين الفيجة معلقة حتى إزالة التعديات على حرم النبع

---

٣ مليارات ليرة أضرار المطاحن في حمص

٣٧ مليار ليرة استهلاك حمص من الطحين في عام

سلامة: نتعرض لضغوط لإخلاء مقر الفرع

حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير فرع حمص للشركة العامة للمطاحن سمير سلامة لـ«الوطن» عن تعرض الإدارة لضغوط كبيرة من إدارة مجمع المعاهد لإخلاء المقر المؤقت الحالي في المجمع، رغم من عدم توافر مقر بديل.

ولفت سلامة إلى أن عمل الفرع إنتاجي لا يمكن توقفه أبداً، مشيراً إلى أنه ورغم عدم حاجة إدارة المعهد لمبنى مقر الفرع الحالي للمطاحن توجه بين الحين والآخر كتب إلى محافظة حمص تطالب إدارة الفرع إخلاء المقر دون مراعاة ظروف العمل الصعبة التي تواجه عمل الفرع بشكل خاص والمطاحن بشكل عام.

وبين سلامة أن فرع مطاحن حمص يقوم بتأمين وتوزيع مادة الطحين على حوالي ٢٠٠ فرن آلي واحتياطي وخاص في المدينة والريف، منوهاً بأن إنتاج الفرع من المطاحن العامة والمتعاقد معها يومياً ٥٥٠ طناً من الطحين على حين حاجة المحافظة نحو ٤٥٠ طناً يومياً، بينما تنتج المطاحن كمية ٣ آلاف طن من مادة النخالة شهرياً يتم توريدها إلى المؤسسة العامة للأعلاف.

وأوضح سلامة أن كمية إنتاج الفرع وصلت إلى ٢٧٠ ألف طن من مادة الطحين و٥٠ ألف طن من مادة النخالة خلال عام ٢٠١٧، بينما بلغت الكميات المنتجة من الطحين منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر شباط ٣٣ ألف طن وحوالي ٥ آلاف طن من مادة النخالة، موضحاً أن كمية الإنتاج انخفضت نتيجة لخروج مطحنة الوليد عن الخدمة أواخر العام الماضي.

وبيّن أن تكلفة طن الطحين الواحد على الشركة ليصل إلى الفرن نحو ٢٢٦ ألف ليرة، على حين يتم تسليم الطن الواحد للفرن بمبلغ ١٨ ألف ليرة سورية، كون الطحين من المواد المدعومة حكومياً، مبيناً أن التكلفة الإجمالية للكميات المنتجة من الطحين بلغت ٦١ ملياراً و٢٠ مليون ليرة سورية خلال العام الماضي، ووصل استهلاك محافظة حمص من الطحين إلى ١٦٤ ألفاً و٢٥٠ طناً بقيمة مالية إجمالية ٣٧ ملياراً و١٢٠ مليون ليرة سورية خلال عام واحد، مضيفا: إن الفرع قام بتوريد كمية ١٠٦ آلاف طن من مادة الطحين إلى باقي المحافظات السورية (حماة وحلب ودير الزور وطرطوس) خلال العام الفائت.

وكشف مدير الفرع إلى أنه حتى تاريخه لم يتم الكشف الدقيق على مقر الفرع الأساسي الواقع في حي الخالدية على طريق حماة ومطحنتي النجمة والزهراء المتاخمتين له وتقدير الأضرار بسبب العمليات الإرهابية بشكل دقيق ولحظهم ضمن خطة إعادة الإعمار في المحافظة، إلا أن الفرع ومن خلال الكشف التقديري على مقر الفرع الأساسي والمطحنتين قدرت قيمة الأضرار الإجمالية بحوالي ٣ مليارات و٥٠ مليون ليرة سورية، مليار ونصف مليار ليرة لكل مطحنة و٥٠ مليون ليرة لمقر الفرع نظرا لتعرض المقر والمطحنتين لتدمير كامل بالبنى التحتية والإنشائية وسرقة كل تجهيزاتها إذ تراوحت الأضرار ما بين ٨٠ بالمئة و٩٠ المئة، عدا عن الأضرار التي لحقت بالآليات الثقيلة وآليات الخدمة العائدة للفرع نتيجة الأعمال الإرهابية سابقا حيث خرجت ٢٥ آلية عن الخدمة من سرقة وحرق وتدمير وتم تقدير أضرارها بحدود ١٠٠ مليون ليرة سورية.

وأشار سلامة إلى أن الفرع يعاني نقصاً كبيراً في الآليات الثقيلة وآليات الخدمة ويواجه صعوبات بالعمل نتيجة لعدم وجود مقر مناسب لطبيعة عمل المطاحن عدا عن نقص في بعض الاختصاصات والخبرات المهمة من مهندسين ميكانيكيين وكهربائيين وغيرهم.